



**African Journal of Advanced Studies in
Humanities and Social Sciences (AJASHSS)**
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

Online-ISSN: 2957-5907

Volume 3, Issue 2, April - June 2024, Page No: 188-198

Website: <https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index>

Arab Impact factor 2022: 1.04

SJIFactor 2023: 5.58

ISI 2022-2023: 0.510

السياسات الاقتصادية وأثرها على مستوى الأسعار في ليبيا

تركية فرج جمعة^{1*}، أ.د. أحمد الحشيشة²
¹ طالبة دكتوراة، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتصرف، جامعة صفاقس، تونس
² قسم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتصرف، جامعة صفاقس، تونس

Economic policies and their impact on the price level in Libya

Turkia Faraj Juma^{1*}, Prof. Dr. Ahmed Al-Hashisha²

¹ PhD student, Department of Economics, Faculty of Economics and Management, University of Sfax, Tunisia

² Department of Economics, Faculty of Economics and Management, University of Sfax, Tunisia

*Corresponding author

turki afarj@gmail.com

*المؤلف المراسل

تاريخ النشر: 2024-06-24

تاريخ القبول: 2024-06-19

تاريخ الاستلام: 2024-04-04

المخلص

هدف البحث إلى التعرف على عمل أدوات السياستين النقدية والمالية التي يستخدمها مصرف ليبيا المركزي وتأثيرهما على مستوى الأسعار في ليبيا ومعرفة أهم التطورات النقدية التي شهدتها الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.

وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها ضعف أداء السياسة النقدية وعدم التناسق بينها وبين السياسة المالية، كذلك وجود ارتباط بين معدلات النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي ومعدلات التضخم النقدي، أوصى البحث على ضرورة التنسيق فيما بين السياستين النقدية والمالية وضرورة الاهتمام بتحسين معدلات النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي والعمل على تنميتها لما لها من أهمية في زيادة أو تقليل معدلات التضخم.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، السياسة المالية، التضخم، المصرف المركزي.

Abstract

The research aimed to identify the work of the monetary and financial policy tools used by the Central Bank of Libya and their impact on the price level in Libya and to know the most important monetary developments that the Libyan economy witnessed during the study period. A set of results were reached, the most important of which was the weak performance of monetary policy and the inconsistency between it and fiscal policy, as well as the existence of a link between real growth rates of gross domestic product and monetary inflation rates. The research recommended the need for coordination between monetary and fiscal policies and the need to pay attention to improving real growth rates of gross domestic product. Local development and work to develop it because of its importance in increasing or reducing inflation rates.

Keywords: Monetary Policy, Fiscal Policy, Inflation, Central Bank.

المقدمة:

تعتبر السياسات النقدية والمالية من الداعمات الأساسية لاقتصاديات الدول والهادفة لمعالجة أي خلل قد يطرأ على هيكلها الاقتصادي، حيث تلعب دوراً رئيسياً في إرساء المقومات الأساسية للاقتصاد من خلال العلاقة المتبادلة بينهما وأهدافهما المتداخلة، فكلاهما أداة للاستقرار الاقتصادي وتحفيز للتنمية وتحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة، لاسيما وإن الهدف الرئيسي لهما هو تحقيق الاستقرار النقدي ومكافحة معدلات البطالة من خلال أدواتهما المختلفة ف، هذا الهدف من الأولويات التي تسعى لها السياسات الاقتصادية لجميع الدول.

ولقد شهد الاقتصاد الليبي أوضاعاً اقتصادية أدت إلى اختلال التوازنات الداخلية والخارجية وارتفاع معدلات التضخم والبطالة نتيجة لما مر به خلال أحداث أدت انقسام المؤسسات المالية والنقدية فيه.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في ضعف فاعلية السياستين النقدية والمالية وعدم قدرة المصرف المركزي في استخدام أدواتهما الاستخدام الأمثل هو ما أدى إلى وجود اختلالات هيكلية في الاقتصاد الليبي ومن أهمها الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

أهداف البحث

- التعرف على السياسة النقدية والمالية في ليبيا وأدواتهما المختلفة.
- تحديد تأثير السياسة النقدية والمالية على مستوى الأسعار في ليبيا.

فروض البحث

توجد علاقة بين الاختلال النقدي والاختلال المالي والتضخم في الاقتصاد الليبي.

أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من الواقع الاقتصادي الذي تعيشه ليبيا خاصة في ظل الظروف السياسية التي جعلت من الاقتصاد الليبي بيئة مناسبة لتنامي الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع بصورة غير مسبوقة.

السياسة النقدية

السياسة النقدية أحد أركان السياسة الاقتصادية وتعرف السياسة النقدية بأنها استخدام النقود لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، كما تعرف السياسة النقدية أيضاً بأنها الإجراءات التي يتخذها المصرف المركزي للتأثر على كمية النقود وحجم الائتمان في الاقتصاد لتحقيق أهداف معينة.

يمارس المصرف المركزي نشاطه في الاقتصاد بواسطة السياسة النقدية من خلال مجموعة من الأدوات الكمية وتتمثل في سعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي الإلزامي وأدوات كيفية أخرى⁽¹⁾، ومن خلال هذه المبحث سوف نتطرق إلى عمل أدوات السياسة النقدية.

1- عرض النقود:

إن الهدف الرئيسي للسياسة النقدية هو التأثير في عرض النقود لتحقيق الاستقرار في مستوى العام للأسعار، وذلك باستخدام أدواتها المختلفة فعرض النقود له آثار مباشرة على معدلات التضخم، فزيادة عرض النقود بمعدلات لا تتناسب مع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار، ففي الفكر الكلاسيكي زيادة الإصدار النقدي ينتج عنه زيادة في طلب على النقود، ومن ثم ارتفاع في المستوى العام للأسعار وهذا يؤدي إلى انخفاض قيمة النقود، أما في الفكر الحديث يرى

(1) علي عطية عبد السلام، النقود والمصارف، المركز الوطني للتخطيط، 2004، ص 19.

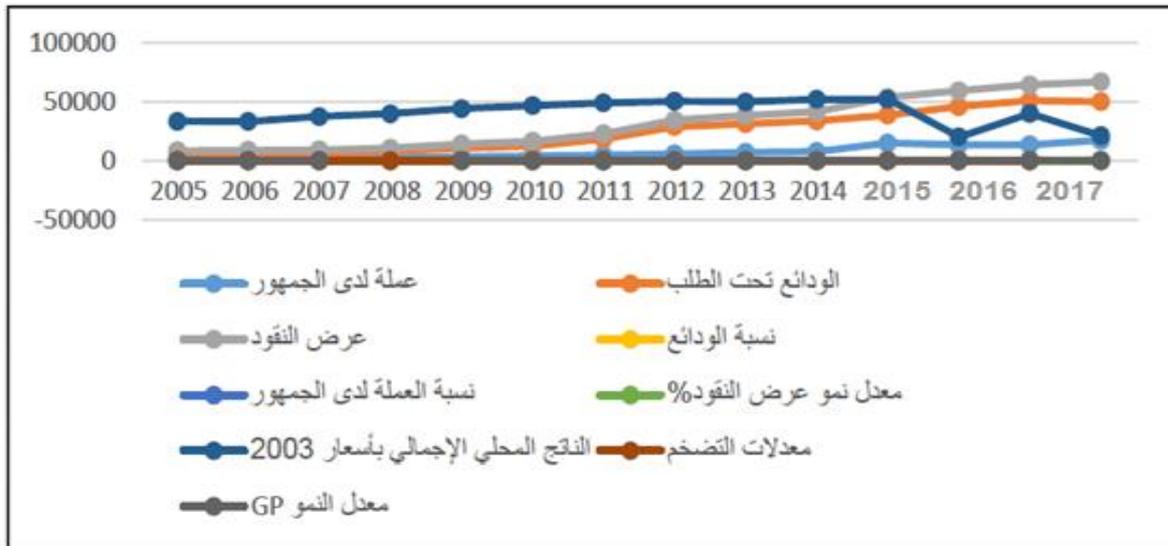
اقتصادي هذا الفكر إن ظاهرة التضخم لا ترجع إلى زيادة في كمية النقود وإنما ترجع إلى التفاعل ما بين قوى العرض الكلي وقوى الطلب الكلي، أما النظرية الكمية الحديثة وكان من أبرز روادها الاقتصادي ميلتون فريدمان يحدث التضخم عندما تكون الزيادة في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج⁽²⁾، وهذا ما يعاني منه الاقتصاد الليبي منذ عام 2011.

الجدول رقم (1): تطور عرض النقود ومكوناته في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2005-2018) القيمة بالمليون دينار.

السنة	عملة لدى الجمهور (1)	الودائع تحت الطلب (2)	عرض النقود 2-1	نسبة الودائع	نسبة العملة لدى الجمهور	معدل نمو عرض النقود %	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار 2003	معدلات التضخم	معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي
2005	2559.6	5711.2	8270.8	69.0	31.00	-	33290.2	9.17-	-
2006	2613.9	6091.9	8705.8	70	30	5%	33163.6	9.48-	0.38-
2007	2763.5	6265.7	9029.2	69.30	30.70	3.6%	37423.4	2.15-	12.84
2008	2612.7	7923.9	10536.6	75.20	24.8	16.6%	39678.8	1.3	5.6
2009	3308.7	10719.4	14028.1	76.4	23.6	33.10%	44087.2	2.6	6.03
2010	3932.9	12410.1	16343.0	76	24	16.5%	46583.6	6.2	11.1
2011	4581.2	18256.1	22837.3	80	20	39.7%	48898.0	10.04	5.7
2012	5608.3	28806.3	34414.6	83.7	16.3	50.7%	50225.0	2.4	5
2013	6962.9	31206.5	38169.4	81.8	18.2	10.9%	49854.7	2.4	2.7-
2014	7609.0	33712.2	41321.2	81.6	18.4	8.2%	51922.13	15.9	0.7
2015	14840.1	38597.0	53437.1	72.3	27.7	29.3%	25009.9	6.1	107.6-
2016	13391.1	45822.6	59213.7	77.4	22.6	10.8%	20146.3	2.6	24.1-
2017	13419.9	50879.5	64299.4	79.8	20.8	8.65%	39922.7	2.3	98.1
2018	17242.5	49997.7	66740.2	74.2	25.8	3.8%	21122.3	1	47.1-

المصدر: إعداد الباحثة.

الشكل رقم (1) يوضح تطور عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال السنة (2005-2018).



المصدر: إعداد الباحثة استناداً على بيانات الجدول رقم (1).

(2) ناظم محمد نوري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، عمان، دار زهران للطباعة والنشر، 2007، ص ص 30 - 31.

فمن خلال الجدول رقم (1) والشكل البياني رقم (1) يوضح تطور عرض النقود في الاقتصاد الليبي بالمفهوم الضيق حيث بلغ عرض النقود 8270.8 مليون دينار في عام 2005، وبلغ 41321.2 مليون دينار في عام 2010 أي بزيادة قدرها 33050.4 مليون دينار، وتتراوح معدل نمو عرض النقود خلال الفترة من 2005 إلى 2010 ما بين 5% إلى 39% أي بلغ متوسط معدل النمو خلال هذه الفترة 16.8%، ويرجع الارتفاع في عرض النقود إلى ارتفاع الودائع تحت الطلب حيث تراوحت ما بين (31-41)% أما خلال الفترة 2005 إلى 2010 قد انخفضت حيث تراوحت ما بين (16-31)% وهذا يدل على زيادة الوعي المصرفي لدى الجمهور، وكذلك الانفتاح على العالم الخارجي بعد رفع العقوبات المفروضة على ليبيا، ولكن خلال الفترة 2011 إلى 2018 نرى ارتفاع نسبة العملة لدى الجمهور وذلك راجع إلى ما شهدته البلاد من حرب وفوضى عارمة أدى ذلك إلى عدم وجود الثقة لدى الجمهور من إيداع.

نقودهم داخل المصارف حيث أن المصارف تشكو من عدم توفر السيولة لديها وكذلك عدم توفر الأمن والأمان للمصرف والعاملين داخل المصرف مما جعل كثير من المصارف إلى غلق أبوابها لفترات طويلة. حيث بلغ معدل العملة لدى الجمهور من حيث الإحصاءات خلال الفترة (2011 إلى 2018) إلى 30.75%، وهذا يعتبر مرتفع وعند مقارنة معدلات النمو في عرض النقود مع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من خلال البيانات الموجودة في الجدول رقم (1) يتبين عدم وجود أي نمط يربط بين معدلات النمو في عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بل البيانات تشير إلى التغيير في اتجاهين متضادين ففي عام 2006 بلغ معدل نمو عرض النقود (5%) في حين انخفض معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 38%، وخلال عام 2016 بلغ معدل نمو عرض النقود 10.8% في حين انخفض معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 61.2% ووصل معدل التضخم إلى 2.6% ومن هنا يتضح لنا عدم وجود التناسب والانسجام بين معدلات النمو في عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي مما انعكس في ارتفاع مستوى العام للأسعار، كما هو واضح في الشكل البياني رقم (1).

2- تطور قيمة الاحتياطي القانوني من الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2005-2018

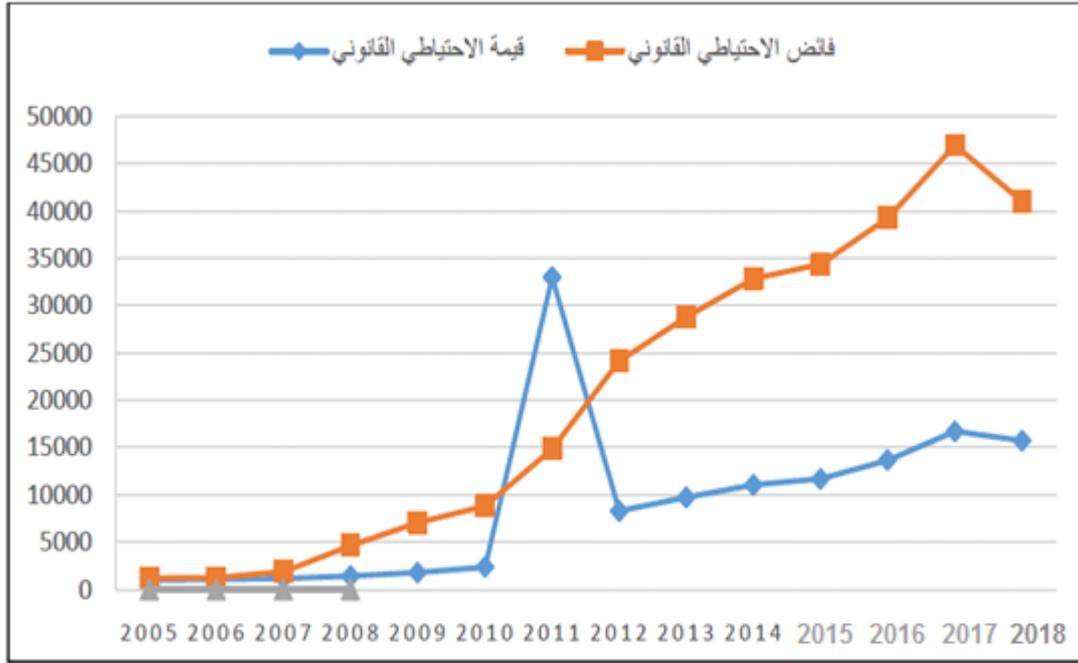
تعتبر قيمة فائض الاحتياطي القانوني مؤشراً مهماً للسيولة تبرز أهميته في تحديد مدى كفاءة المصرف المركزي على اتخاذ سياسات نقدية فعالة للتأثير في عرض النقود⁽³⁾.
الجدول رقم (2): يوضح قيمة الاحتياطي القانوني وفائض الاحتياطي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2005-2018) القيمة بالمليون دينار.

النسبة	قيمة الاحتياطي القانوني	فائض الاحتياطي القانوني
2005	1013.9	1218.9
2006	1088.3	1249.4
2007	1177.2	1911.9
2008	1422.1	4657.3
2009	1809.0	7065.9
2010	2365.3	8819.1
2011	32993.9	14854.5
2012	8306.1	24164.0
2013	9734.4	28833.4
2014	11062.6	32872.4
2015	11696.0	34372.3
2016	13669.3	39272.0
2017	1712.6	46959.3
2018	15721.9	41030.2

المصدر: مصرف ليبيا المركزي النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة

(3) سليمان مجدي، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، القاهرة، دار الطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص 110.

الشكل رقم (2): يوضح تطور قيمة الاحتياطي القانوني في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2005-2018).



المصدر: إعداد الباحثة استنادًا على بيانات الجدول رقم (2).

فمن الجدول رقم (2) والشكل البياني رقم (2) نلاحظ بأن قيمة الاحتياطي في تزايد بشكل عام ففي عام 2001 بلغ 1013.9 مليون دينار ليصل في عام 2010 إلى 11062.6 مليون دينار بمتوسط نمو سنوي قدره 31.5%، وإن وجود فائض في الاحتياطي القانوني في ظل ارتفاع معدلات التضخم يدل على قصور المصارف التجارية في إدارة مواردها وكذلك عدم فعالية السياسة النقدية وفي عام 2011 بلغ قيمة الاحتياطي 11696.0 مليون دينار ليصل في عام 2013 إلى 16712.6 مليون دينار إلا أن في عام 2014 انخفض إلى 15721.9 مليون دينار وهذا الانخفاض راجع إلى شحة الموارد المالية للمصارف التجارية التي تحصل عليها من إيداعات تحت الطلب مع زيادة الاحتفاظ بالنقود لدى الجمهور وهذا يرجع إلى عدم ثقة الجمهور بالمصارف التجارية نظرًا لما تشهده البلاد من تقلب أمني. وخلال الفترة 2011 إلى 2014 سجل متوسط نمو سنوي قدره (9.5%) ولكن خلال هذه الفترة المصرف المركزي لم يتمكن من تفعيل السياسة النقدية لما تشهده البلاد من عدم استقرار سياسي واقتصادي وأمني.

3- تطور حجم الائتمان المصرفي المحلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2005-2018)

إن الائتمان المحلي المصرفي له أثر مباشر على حجم السيولة النقدية فزيادة حجم الائتمان تؤدي إلى زيادة المعروض

النقدي وهذا يؤدي إلى زيادة عمق فجوة الاختلال بين نمو عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي⁽⁴⁾.

(4) يونس محمود، مبارك عبدالمنعم، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المفتوحة، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002، ص326.

الجدول رقم (3): يوضح قيمة الائتمان المحلي ونسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2005-2018).

السنوات	حجم الائتمان المحلي بالمليون دينار	نسبة الائتمان للناتج المحلي الإجمالي
2005	6057.6	18.1
2006	6357	19.1
2007	6775.1	18.1
2008	6510.3	16.4
2009	6166.6	13.9
2010	7067.2	15.1
2011	8191.3	16.7
2012	10544.9	20.9
2013	11812.7	23.6
2014	13044.6	25.1
2015	12786.5	51.1
2016	15781.6	78.3
2017	18237.4	45.6
2018	19970.2	94.5

فمن الجدول نلاحظ أن قيمة الائتمان المحلي المصرفي قد تزايدت من 6057.6 مليون في عام 2005 إلى 19970.2 مليون دينار في عام 2018، ويرجع هذا الارتفاع إلى تغطية الحكومة عجزها في الموازنة العامة باستخدام الائتمان المحلي ويتضح من خلال الجدول أيضاً ارتفاع نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2011-2018)، وذلك يعود إلى ما شهدته البلاد من توتر سياسي واقتصادي وأمني حيث توقفت معظم الصادرات الليبية وبالتالي قلت الإيرادات العامة للدولة، وعليه لجأت الدولة إلى الاقتراض المحلي لسد العجز في الموازنة العامة وإذا استمر هذا الحال فإن الحكومة سوف تلجأ إلى الاقتراض الخارجي وهذا الاقتراض يكون بشروط من قبل صندوق النقد الدولي إلى جبر الحكومة على تغييرات كثيرة في الاقتصاد الوطني منها ارتفاع أسعار كثيرة من السلع وهذا يؤدي إلى زيادة فجوة التضخم.

السياسة المالية

ظهر دور السياسة المالية بشكل واضح عندما تفشي الكساد الكبير (1929-1932) وعندما عجزت السياسة النقدية والمالية القائمة في ذلك الوقت عن معالجة الموقف ثم ظهرت بعد ذلك نظرية كينز سنة 1936م حاملة في طبيعتها فكرًا اقتصاديًا يختلف في جوهره كلياً عن الفكر السائد في ذلك الوقت، وأصبحت السياسة المالية ملازمة للسياسة النقدية كوسيلة للتخلص من الأزمات والمشاكل الاقتصادية، وتباشر السياسة المالية نشاطها في الاقتصاد من خلال مجموعة من الأدوات من أهمها الإنفاق العام والضرائب والدين العام.⁽⁵⁾

1- تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2005-2018):

يلعب الإنفاق العام دوراً كبيراً في زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد فزيادة الإنفاق العام بشكل لا يتوافق مع الزيادات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار كما أن زيادة الإنفاق العام وخاصة الإنفاق الاستثماري، يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات وفي ظل عدم مرونة العرض في الاقتصاد الليبي يؤدي ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.⁽⁶⁾

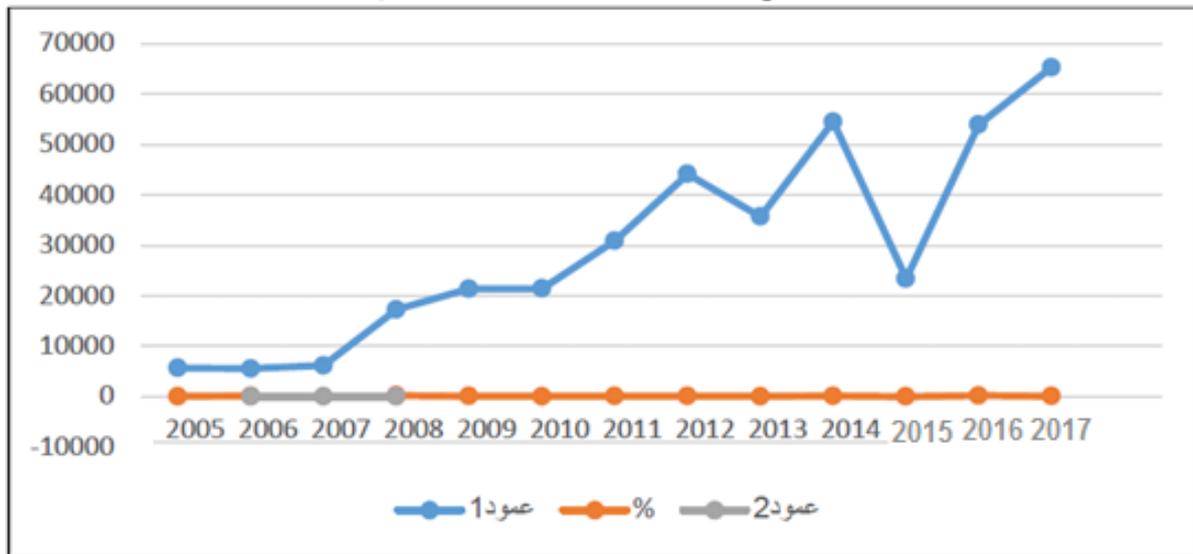
(5) أحمد الشريف، المالية العامة، طرابلس، المركز الوطني للتخطيط، 2004، ص34.
(6) التقرير السنوي لمصرف ليبيا المركزي، 2010.

الجدول رقم (4): يوضح تطور قيمة الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2005-2018) بالمليون دينار.

السنة	الإنفاق العام	نسبة التغير %
2005	5632.00	-
2006	5487.00	-2.6
2007	6107.00	1.0
2008	44115,5	182.1
2009	5677,2	-19,1
2010	21378.00	000.1
2011	30883.00	57-
2012	17230,00	42.8
2013	1347,00	23,8
2014	54498.8	52.7
2015	23366.5	67,2
2016	53941.6	130
2017	65283.5	21

المصدر: مصرف ليبيا المركزي النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

الشكل رقم (3): يوضح تطور معدل نمو الإنفاق العام.



المصدر: إعداد الباحثة استناداً على بيانات الجدول رقم (3).

فمن خلال الجدول رقم (4) والشكل رقم (3) نلاحظ أن قيمة الإنفاق العام متذبذبة بين سنة وأخرى ولكن بصفة عامة تميزت بالارتفاع حيث بلغت قيمة الإنفاق العام 5632 مليون دينار في عام 2005، وتزايدت حتى وصلت في عام 2008 إلى 44115.5 مليون دينار وتعود هذه الزيادة في الإنفاق العام إلى عدة أسباب أهمها الارتفاعات الحاصلة في الإيرادات العامة تعتمد بشكل رئيسي على إيرادات النفط والتي بدورها تعتمد على التغيرات الحاصلة في أسعار النفط وانعكاسها على قيمة إجمالي الصادرات النفطية كما هو معروف بأن الاقتصاد الليبي هو اقتصاد أحادي الجانب (يعتمد على النفط كمصدر وحيد للدخل) هذا

بالإضافة إلى النشاطات الاستثمارية التي أنتجتها الدولة خلال هذه الفترة ومن خلال الجدول نلاحظ انخفاض في قيمة الإنفاق العام لعام 2009 نتيجة إلى انخفاض في الإيرادات العامة نتيجة انخفاض في أسعار النفط. أما في عام 2011 نلاحظ انخفاض في الإنفاق الحكومي حيث سجل انخفاض بمعدل -57% عند مقارنته بعام 2010 وهذا راجع إلى ما شهدته البلاد من أحداث مما أدى إلى توقف الصادرات الليبية من النفط وغير النفط، هذا أدى إلى الانخفاض في الإيرادات العامة مما أدى إلى انخفاض في الإنفاق الحكومي إلا أنه في عام 2016 و2017 كما في الجدول نلاحظ زيادة في الإنفاق العام وهذه الزيادة توجهت إلى بنود مثل الأجور والمرتبات والمهايا في الخدمات العامة وهذا أدى إلى زيادة كبيرة ومباشرة في عرض النقود ومن ثم ارتفاع معدلات التضخم لاسيما الاقتصاد الليبي لا يتسم بمرونة هيكلية الإنتاج.

ومن خلال الجدولين رقم (1، 3) يمكننا إجراء مقارنة بين معدلات نمو الإنفاق العام والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصاد الليبي يتضح لنا حاليًا عدم التناسب بين معدلات الإنفاق العام والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي فخلال عام 2006 سجل معدل نمو الإنفاق العام معدلات نمو سالبة بلغت 2.1 مقارنة لعام 2005 وكذلك سجل معدل نمو الناتج المحلي معدلات نمو سالبة 0.38% انعكس ذلك على انخفاض في المستوى العام للأسعار بمقدار 9.48%.

وفي عام 2007 وصل معدل التضخم إلى 6.2 ومعدل نمو الإنفاق العام 44.4% وكان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال هذا العام 5.7% وبصدد ارتفاع معدل نمو الإنفاق العام إلى التحويلات المرتبطة بتوزيع الثروة على المواطنين هذا بالإضافة إلى زيادة الأجور ومدفوعات نهاية الخدمة التي تعطي شهريًا للخارجين عن الملاك.

وفي عام 2009 سجل الإنفاق العام معدلات نمو سالبة بلغت 19.1% مقارنة بعام 2008 وكذلك سجل الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو سالب قدره 7% وهذا الانخفاض انعكس على معدلات التضخم حيث انخفض معدل التضخم من 10.4 في عام 2008 إلى 2.4 في عام 2009.

وفي عام 2011 سجل الإنفاق العام معدلات نمو سالبة بلغت 57% وكذلك سجل الناتج المحلي معدل نمو سالب قدره 107.6% وهذا راجع إلى توقف الصادرات الليبية من قطاع النفط والقطاعات الأخرى بسبب ما شهدته البلاد من حرب.

وعومًا فإن الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2011-2014م شهد انخفاض في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث كانت المصروفات أكبر بكثير من الإيرادات حيث عجزت الدولة على الإنفاق على المؤسسات العامة مثل الصحة والتعليم.... الخ وهذا الخلل نتج عنه ارتفاع في مستوى العام للأسعار حيث أن الأسعار تزداد يوميًا مما أصاب الاقتصاد الوطني بما يسمى بالركود التضخمي.

2- الضرائب:

تعد الضرائب أحد أدوات السياسة الحالية ومصدر تمويلي رئيسي وهي عبارة عن مبلغ معين من النقود يدفعه الأفراد جبرًا إلى الدولة لتغطية جزء من النفقات العامة دون مقابل، وتمارس الضرائب دورًا مهمًا في مكافحة التضخم والانكماش فهو حالة التضخم يتم زيادة الضرائب بنوعها المباشر وغير المباشر على الدخول مما يؤدي إلى انخفاض الدخل وبالتالي انخفاض القوة الشرائية للأفراد وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار. (7)

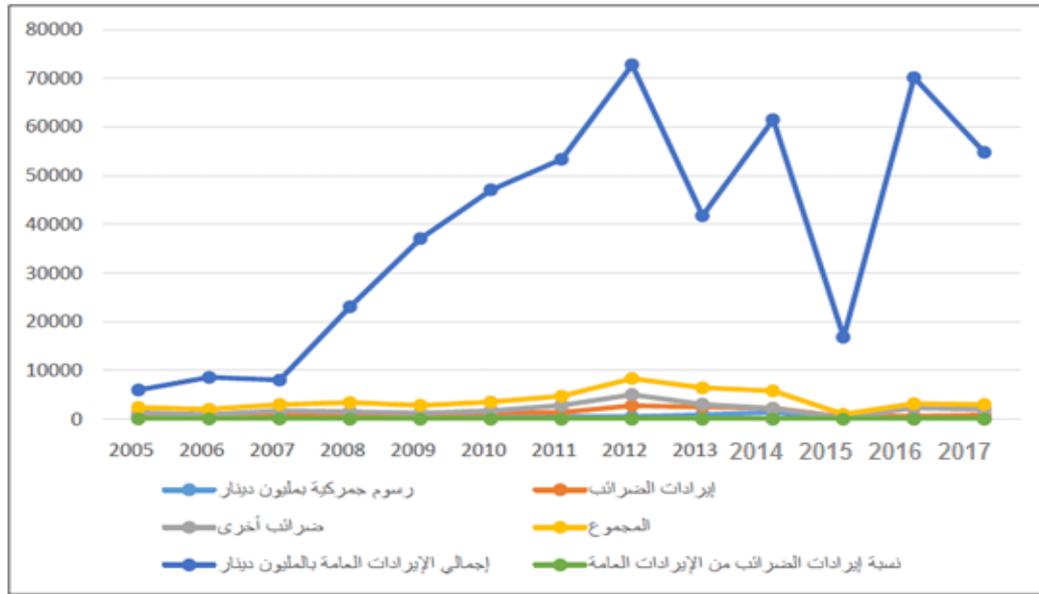
(7) الشيبول نايف، التضخم في الاقتصاد الأردني، دراسة تحليلية أسبابه وعلاجه، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، 1981، ص54.

الجدول رقم (5): يوضح تطور الإيرادات الضريبية ونسبتها لإجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة (2005-2018) بالمليون دينار.

السنة	رسوم جمركية بمليون دينار	إيرادات الضرائب	ضرائب أخرى	المجموع	إجمالي الإيرادات العامة بالمليون دينار	نسبة إيرادات الضرائب من الإيرادات العامة %
2005	362.5	706.8	1326.5	2395.8	5999.00	40
2006	364.0	715.1	944.0	2023.1	8574.0	23
2007	384.0	890.6	1709.2	2984.6	8040.0	37
2008	852.6	1037.6	1511.5	3401.7	23087.0	14.7
2009	548.0	1044.0	1247.0	2839	37106.0	7.6
2010	526.9	1259.7	1735.4	3522.0	47088.0	7.4
2011	528.0	1376.0	2824.0	4728.0	53366.0	8.8
2012	499.2	2790.5	5034.5	8324.2	72741.2	11
2013	876.7	2504.8	3056.5	6438.0	41785.0	15
2014	1393.9	2247.5	2148.7	5790.1	61503.1	9
2015	237.5	460.7	285.0	983.2	16813.3	6
2016	248.9	617.6	2332.7	3199.2	70131.4	4
2017	141.6	851.0	1995.3	2987.9	54763.6	5

المصدر: مصرف ليبيا المركزي- إدارة البحوث والإحصاء والنشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

الشكل رقم (4): يوضح تطور الإيرادات.



المصدر: إعداد الباحثة استناداً على بيانات الجدول رقم (5).

فمن خلال الجدول رقم (5) الذي يوضح تطور الإيرادات الضريبية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2005-2018) ونسبتها إلى إجمالي الإيرادات العامة حيث أن هذه الإيرادات مقسمة إلى إيرادات ضرائب مباشرة وإيرادات ضرائب غير مباشرة متمثلة في الرسوم الجمركية إلا أن هذه الإيرادات كانت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات خلال فترة الدراسة لم تتجاوز 14% وتعود أسباب هذا الانخفاض إلى أحد

أهم خصائص الاقتصاد الليبي وهو اعتماده على مصدر وحيد للدخل وهو النفط، وكذلك أيضاً ما شهدته البلاد منذ عام 2011 من حروب وعدم استقرار سياسي وأمني واقتصادي.

3- الدين العام:

تلجأ الحكومة إلى الاقتراض لتغطية العجز الحاصل في الميزانية العامة وهذا الاقتراض يجب أن يكون وفق ضوابط من شأنها أن تعمل على تجنب الآثار السلبية لهذا النوع من التمويل، فزيادة الدين العام عن حده

الملائم للاقتصاد الوطني سيكون له آثار سلبية منها زيادة عرض النقود وانخفاض القوة الشرائية وظهور الضغوطات التضخمية.⁽⁸⁾

الجدول رقم (6): تطور قيمة الدين العام.

السنوات	قيمة الدين العام بالمليون دينار
2005	7644.0
2006	7644.0
2007	7644.0
2008	6184.1
2009	835.0
2010	891.0
2011	1200.0
2012	00.0
2013	00.0
2014	00.0
2015	2023.6
2016	00.0
2017	00.0

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

فمن خلال الجدول رقم (6) الذي يوضح تطور قيمة الدين العام المحلي نلاحظ أن قيمة الدين العام خلال السنوات 2005-2007 حيث بلغ الدين العام 7644 مليون دينار، وفي سنة 2008 تم تسوية الدين العام المحلي على الخزنة اتجاه مصرف ليبيا المركزي والذي بلغ 6184.1 مليون دينار⁽⁹⁾، أما في السنوات 2008-2011 بلغت قيمة الدين العام المحلي 835-1200 مليون دينار على التوالي وكانت هذه القيمة عبارة عن تسويات لإقسط الدين العام لسنوات سابقة، أما السنوات 2012-2014 تم تسوية الدين العام المحلي على الخزنة العامة اتجاه مصرف ليبيا المركزي.

وفي عام 2015 بلغ قيمة الدين العام 2023.6 مليون دينار والذي يمثل رصيد السلفة المؤقتة التي تمنح للخزنة العامة لتمويل الباب الأول بالميزانية العامة حيث جرت العادة أن تتم تسوية رصيد هذه السلفة قبل نهاية السنة المالية إلا أن الظروف الاقتصادية والمالية التي شهدتها ليبيا خلال عام 2011 بسبب اندلاع ثورة 17 فبراير أدت إلى انخفاض إيرادات الميزانية العامة وبالتالي تحقيق عجز في الميزانية العامة ترتب عليه ظهور دين عام على الخزنة العامة.

النتائج والتوصيات

أولاً النتائج

1- هناك ارتباط بين معدلات النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي ومعدل التضخم النقدي.

(8) غازي حسين، التضخم المالي، دار الجبل، بيروت، 1992، ص170

(9) مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء والنشرة الاقتصادية، 2004، ص90.

- 2- إن معدلات النمو الحقيقي ذات أثر حقيقي على معدل التضخم النقدي.
- 3- ضعف أداء السياسة النقدية وعدم تناسقها مع السياسة المالية أدى إلى فقد الثقة لدى الجمهور في القطاع المصرفي هذا الأمر ترتب عليه خفض في كمية السيولة النقدية لديها.
- 4- عدم التنوع في الإنتاج واعتماد الاقتصاد الليبي على مصدر وحيد للدخل وهو النفط أدى إلى انخفاض الإيرادات العامة وذلك بسبب توقف الصادرات لما شهدته البلاد من توتر سياسي وأمني.
- 5- انقسام إدارة المصرف المركزي أدى إلى الزيادة في عرض النقود وذلك بسبب السياسة التوسعية التي ينتهجها المصرف المركزي.

ثانياً التوصيات

- 1- ضرورة الاهتمام بتحسين معدلات النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي والعمل على تنميتها لما لها من أهمية في زيادة أو تقليل معدلات التضخم.
- 2- ضرورة العمل بالتنسيق ما بين السياستين النقدية والمالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- 3- زيادة قدرة الاقتصاد المحلي وذلك بالتنوع في الإنتاج لتعزيز النمو الحقيقي في إجمالي الناتج المحلي على المدى الطويل من أجل رفع مستوى معدلات النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي حيث إنها ذات أثر حقيقي على معدل التضخم النقدي.

المراجع

- 1- أحمد الشريف، المالية العامة طرابلس، المركز الوطني للتخطيط، 2004
- 2- الشبول نايف، التضخم في الاقتصاد الأردني دراسة تحليلية أسبابه وعلاجه جامعة عين شمس، كلية التجارة قسم الاقتصاد، 1981
- 3- سليمان مجدي، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، القاهرة، دار الطباعة والنشر والتوزيع، 2002.
- 4- علي عطية عبد السلام، النقود والمصارف، المركز الوطني للتخطيط، 2004.
- 5- غازي حسين، التضخم المالي، دار الجبل، بيروت، 1992.
- 6- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء والنشرة الاقتصادية، 2004.
- 7- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، 2010
- 8- ناظم محمد نوري، النقود والمصارف والنزيرة النقدية، عمان، دار زهران للطباعة والنشر، 2007.
- 9- يونس محمود، مبارك عبد المنعم، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المفتوحة، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002.